او ما عاتم نصف السدس حصة الاخت للاب لان الباقي بعد حصة الابوين والجد دون النصف فنصح من اثني عشر اصلها وكل جدع من الاولين سهم ولجد خمسة وللشقيقة خمسة وللاخ للجد ان لفظه والاخت للام والاخت للاب وقول علي رضي الله عنه للجدين السدس والشقيقة النصف وللاخت للاب السدس والباقي للجد وقول ابن عباس رضي الله عنهما للجدين السدس والباقي للجد فعلى كل قول اصلها من ستة وتصح من اثني عشر والعشرة تخالفها فكل صحتها على الاول كما قدمنا بالاختصار وفيها تصح من اربعة وعشرين وترجع بالاختصار لما ذكرناه هو معلوم ولعلت بذلك لان حمزة بن حبيب الزيات رحمه الله سيل عنها فاجاب بهذه الاجوبة وفيها اجوبة اخرى ومنها ام البنات وهي ام الارامل اذ الساقط بين الجدين فاضلها اثنا عشر وقول خمسة عشر ومنها ادخلي اخرجك والعرسي قاتلك وهي ان اقربائي اضرتها واقربهما ابن ثالث فانكر الثالث نسب الثاني يبطل نسبه ويثبت نسب الثالث لان الثاني لم يتفق عليه الاول والثالث واما الثالث فقد اتفق عليه الاول والثاني فالثاني ادخل الثالث لانه لو لم يوافق عليه لم يدخل فاخرجه الثالث لانه صار مستوفيا على اعترافه فلم يوافق عليه واما الاول فلا يحتاج لموافقة احدهما لثبوت نسبه كما يعلم كل ذلك من باب الاقرار وسياتي ومنها الياسونيتها ذكرها في المنهاج ان ثلثه تعالى وسيد القضاة وذكرها في العوالات ان ابن الله فانه وتب ذكرها في العلايا ان شاء الله تعالى قال الامام في النهاية وجدت وقد اكثر الفرضيون من الملقبات والاخبار بها والاحسن الاعراض عنها بعين من الشهور وغيره والله اعلم ولما انهى الكلام على باب الجد والاخوة شرع يتكلم في الجب وان علم اكثره مما تقدم فقال

فصل في الجب وهو باب عظيم في الفرائض قال بعضهم حرام على من لا يعرف الجب ان يفتي في الفرائض وهو لغة المنع يقال حجبه اذا منعه عن الدخول والاخوة محجوبون عن الثلث اي يحجبون واصطلاحا منع من قام به سبب الارث من الارث ثم بالكلية او من اوفر حظيه والاول حجب حرمان وهو المراد عند الاطلاق والثاني حجب نقصان ثم الاول كما يأتي في قسمين حجب وصف وهو المعبر عنه بالمانع غالبا وحجب شخص ويعبر عنه غالبا بحجب الحرمان حتى صار هو اسمه وربما عبر عنه بحجب الاسقاط والله ان تقول ايضا الحجب قسمان حجب بالاشخاص وحجب بالاوصاف والاول قسمان حجب نقصان وحجب حرمان واذا علمت ما تقدم مع النظر في عبارات القوم ظهر لك

الراجح

المامونيه وساذكرها

ان كلا من الحجب والمنع اطلاقين بالمعنى الاعم يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الاخر في الاعم وبالمعنى الاخص وهو المصطلح عليه عند الفرضيين الذي اذا اطلق لا يتبادر غيره يطلق الحجب على الحجب بالشخص فيقال في الاخ محجوب بالابن مثلا والانتقال ممنوع به وان صح ذلك والمنع على وارث لقيام صفة به فيقال في القاتل مثلا ممنوع بالقتل والانتقال محجوب وان صح ذلك ايضا واصطلح الشقفية على تسميه ان قط بوصف محروما وعلى الحرمان تسميه ان قط المتقدم غير عليه محجوبا والله اعلم في الاصطلاح اذا تقرر ذلك فلنرجع الى كلام المولف رحمه الله فقوله **وهو اي الحجب بالمعنى الاعم نوعان النوع الاول حجب نقصان** وهو منع الشخص من اوفر حظيه واعطاوه الحظ الانقص **فقد دخل على جميع الورثة** ان قلت هو سبعة انواع كما عرف بعضهم ومشى عليه الشيخ في الفصول واستشكل عليه في شرح الكفاية ونظر في الشيخ وتبعه عليه المولف هنا وفي كشف الفواصل اما اذا قلنا هي ثلاثة انواع كما عد الاكثر معتصرين على الانواع الثلاثة الاولى الاتية في كلام المولف فلا يستقيم كما قال الشيخ ودعواه على جميع الورثة قال المولف رحمه في شرح الفصول وقال بعضهم كصاحب جامع الفواصل ان حجب النقصان هو الانتقال من فرض الى فرض ولم يعده غيره قلت وتبعه شيخنا ابن الجربي في مختصره يعني براز لطايف الفرائض وعلى هذا فلا يدخل حجب النقصان على كثير من الورثة انتهى فعلى كلام من لم يعد المزاحمة حجبا كابن الصلاح كما سنذكره قريبا عنه لا يتم ايضا دعوى دخول على الجميع اذا تقرر ذلك فالنوع الاول من حجب النقصان يكون **بانتقال من فرض الى فرض اقل منه** لاي سبب ذلك في حق من له فرضان وهم خمسة الزوجان والام وبنت الابن والاخت من الاب فالزوج من نصف الى ربع والزوجة من ربع الى ثمن والام من ثلث الى سدس او ثلث باق وكل من بنت الابن والاخت للاب من نصف الى سدس **والثاني بانتقال من فرض الى تعصيب** في حق ذوات النصف فان كلا منهن اذا انفردت النصف وان كان معها معصب اقتسما للذكر مثل حظ الانثيين فاكثر ما تحصلها الثلث **والثالث عكسه** وهو ان يكون بانتقال من تعصيب الى فرض وذلك في حق الاب والجد فان كلا منهما يستقل من اخذ المال كله بالتعصيب في السدس بالابن او ابن الابن **والرابع والخامس بالمزاحمة**